## الفصل السادس: إصلاحات المصرفية في إطار قانون النقد والقرض 90-10

إن رغبة السلطات في تفادي سلبيات مرحلة السابقة وتجاوز قصور الإصلاحات وتماشيا مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي جاء القانون المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990 والذي أعاد التعريف كلية الهيكل النظام المصرفي الجزائري وجعله في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول في مختلف بلدان العالم ،حيث ظهر تغير جذري في فلسفة العمل المصرفي سواء على مستوى القواعد والإجراءات أو على مستوى التعامل والآليات فضل على تغير المفاهيم وتجديد الإصلاحات المخولة للمؤسسات المصرفية للقيام بدورها في ظل المرحلة الجديدة.

ومن أهم النقاط التي تضمنها قانون النقد والقرض وأحداث علاقة جديدة بين مكونات المنظومة المصرفية من جهة وبينها وبين مؤسسات الاقتصادية العمومية من جهة أخرى وبهذا جاء قانون النقد والقرض بمجموعة من التدابير نذكر أهمها:

1 -منح الاستقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك الجزائر واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن سلطات المالية تتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد إلى جانب إعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك وإدارته ومراقبته

2 -تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي بقيامها بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني وذلك بإلغاء التخصص في نشاط مصرفي وتشجيع البنوك إلى تقديم وخدمات مصرفية جديدة ودخول الأسواق المالية ومواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على القطاع الخاص الوطني أو جنبي.

3 -تفعيل دور السلطة المصرفية لتنمية وتمويل اقتصاد الوطني وفتحته أما البنوك الخاصة وبنوك أجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية إلى جانب إقراره بإنشاء سوق للقيم المنقولة .

### المحور الأول: أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض

#### أولا: أهداف قانون النقد القرض

هدف قانون 90-10 الصادر في 14 -04-1990 إلى تحقيق ما يلي :

- وضع حد إلى كل تدخل إداري في القطاع المصرفي وإداري
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير كشؤون النقد والقرض

- ضمان تسيير جيد لنقود
- تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية (من طرف مجلس النقد والقرض )
- إلغاء مبدأ تخصص البنوك وتحديد توضيح النشاطات الموكلة للبنوك والهيئات المالية
- تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين (فتح سوق للقيم المنقولة ' سوق أسهم وسندات بورصة الجزائر ' )
- إيجاد مرونة نسبية لتحديد سعر الفائدة من قبل البنوك

## ثانيا: مبادئ قانون النقد والقرض

لقد أتى قانون 90-10 بعدة أفكار جديدة تصب محلها في منح النظام البنكي مكانة حقيقية كمحرك أساسي للاقتصاد وانعكاس توجهات النظام الاقتصادي الجديد المنتهج في الجزائر ومن أهم مبادئه ما يلي:

1 - الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة حقيقية : تبنى قانون النقد والقرض هذا المبدأ حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية بناء على الوضع النقدي السائد ليس على أساس كمي عملية الإصدار

2 - الفصل بين الدائرة النقدية والمالية : لم تعد الخزينة بموجب هذا القانون حرة في لجوئها للبنك المركزي لتمويل عجزها وقد سمح هذا المبدأ في تحقيق أهداف التالية :

1 - استقرار البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة

2 - تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك

3 - تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد

3 - الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان : بموجب هذا القانون أبعدت الخزينة عن تمويل الاقتصاد ليقتصر دورها في تمويل الاستثمارات العمومية مخططة من طرف الدولة

4 - إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة : يجب التذكير أن قانون 90-10 جاء ليلغى التعدد في مراكز السلطة النقدية وقد وضع هذه السلطة في الدائرة النقدية المتمثلة هيئة جديدة تحت اسم مجلس النقد والقرض

5 - وضع البنك المركزي إلى مستويين : جاء قانون النقد والقرض ليؤكد أقامت نظام مصرفي على مستويين بمعنى الفصل بين مفهوم البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين مهام البنوك الأخرى كمؤسسات تقوم بتعبئة المدخرات ومنح الائتمان